

دور المنظمات غير الحكومية في تنمية الموارد البشرية تحليل سوسيوولوجي لبعض الدراسات والبحوث

رانيا أحمد فياض

المخلص

تحاول الدراسة المقترحة أن تقدم صورة واقعية لأوضاع المنظمات غير الحكومية من حيث أداء الأدوار المتباينة لها، ومدى فاعلية هذه الأدوار وانعكاساتها على تنمية الموارد البشرية، وعلاوة على ذلك تفحص أهم المشكلات والصعوبات التي تقف حائلاً دون قيامها بدورها في تنمية الموارد البشرية مع اقتراح الحلول الممكنة.

وتتبع أهمية هذه الدراسة التحليلية من خلال الاهتمام المتزايد بالمنظمات غير الحكومية ودورها الفعال في التنمية كشريك للدولة الحديثة في عملية التنمية، والوقوف مع الدولة ضد تحديات العولمة. ولقد ظهر هذا الاهتمام بصورة متزايدة في الآونة الأخيرة في الدراسات والتقارير الدولية، ومن ثم تتضح الأهمية النظرية لهذه الدراسة من خلال قيام الباحثة بتقديم تحليلاً نظرياً ومنهجياً لدور المنظمات غير الحكومية في تنمية الموارد البشرية، من أجل تحديد طبيعة هذا الدور ومدى تحقيقه وذلك من خلال تحليل بعض الدراسات والبحوث التي اهتمت بالمنظمات غير الحكومية في نماذج من المجتمعات العربية بصورة عامة والمجتمع المصري بخاصة.

**The Role of Non –Governmental Organizations in Developing
Human Resources : A Sociological Analysis of Some Studies and
Researches**

Rania Ahmed Fayad

Abstract

The study attempts to give a realistic image about the current statuses of NGOs by looking at the roles they presume and how affective they are and their affect on the development of human resources . furthermore the study looks at most vital problems and difficulties that between the NGOs and achieving their targets.

The importance of this analytical study arises from the increasing interest in NGOs and their vital role in the development of the society and aiding the government in withstanding the challenges of globalization . A large interest in NGOs has recently appeared in many researches and studies conducted by national and international associations . the study presents methodological and theoretical analysis of the role the NGOs in developing human resources depending on analyzing some of Studies and researches related to this subject .

المقدمة:

نظراً للتقدم الملحوظ والتحويلات العالمية السريعة والمنافسة العالمية في جميع أجزاء المجتمع ومؤسساته، فقد باتت من الأهمية الاهتمام بموارد كل بلد وكل مؤسسة حتى تستطيع المواجهة في ظل منافسة عالمية قاسية. ومن أهم الموارد التي أصبحت داخل المنافسة العالمية والتي ينبغي الارتقاء بها حتى تستطيع المنافسة هي الموارد البشرية، فالمنافسة المعاصرة لم تعد تتمثل في مجالي السلع والخدمات وأنوعهما كما كانت من قبل، إنما امتدت إلى الموارد البشرية أيضاً. ويعتبر أهم عنصر في المنظمة أو المؤسسة هو العنصر البشري الذي يعتمد عليه نجاح المؤسسة ووصولها إلى أهدافها وتحقيق مغزاها، ومن ثم فإن توافر العنصر والمورد البشري يمثل أهم عنصر في الإنتاجية.

ومع تنامي مؤسسات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية، فقد أدى ذلك إلى تراجع دور الدولة في السيطرة وعدم قدرتها على الإلمام بجميع نواحي المجتمع. ولذلك ظهر أهمية الدور الفعلي للمنظمات غير الحكومية للتصدي لنتائج العولمة ومحاولة حل المشاكل الناتجة عنها وتطوير المجتمع بما يتلاءم مع الظروف العالمية الراهنة.

ومع تعاظم دور المنظمات غير الحكومية أصبح دورها كشريك في عملية التنمية مهما إلى حد كبير. فقد أصبحت المنظمات شريكاً في صنع القرار والتخطيط التنموي مع الدولة جنباً إلى جنب. كما أن الدولة أصبحت غير قادرة على أن تقف أمام تحديات التنمية بمفردها وتحتاج في الوقت الراهن لتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال التنمية.

أولاً: موضوع الدراسة وأهميتها

في ضوء التزايد المستمر للمنظمات غير الحكومية وتنامي أهميتها في ظل المتغيرات العالمية وأشكال المنافسة المختلفة ودورها العام في تنمية أهم العناصر التي يقوم عليها المؤسسة أو المنظمة وهو العنصر البشري فانطلاقاً من أهمية العنصر البشري تحاول الدراسة التعرف على دور المنظمات غير الحكومية في تنمية الموارد البشرية.

وتحاول الدراسة المقترحة أن تقدم صورة واقعية لأوضاع المنظمات غير الحكومية من حيث أداء الأدوار المتباينة لها، ومدى فاعلية هذه الأدوار وانعكاساتها على تنمية الموارد البشرية، وعلاوة على ذلك تفحص أهم المشكلات والصعوبات التي تقف حائلاً دون قيامها بدورها في تنمية الموارد البشرية مع اقتراح الحلول الممكنة وهو ما سوف تسعى إليه هذه الدراسة بالمعالجة والتحليل.

وتتبع الأهمية النظرية للدراسة من خلال الاهتمام المتزايد بالمنظمات غير الحكومية ودورها الفعال في التنمية كشريك للدولة الحديثة في عملية التنمية، والوقوف مع الدولة ضد تحديات العولمة. ولقد ظهر هذا الاهتمام بصورة متزايدة في الأونة الأخيرة في الدراسات والتقارير الدولية، ومن ثم تتضح الأهمية النظرية لهذه

الدراسة من خلال قيام الباحثة تقدم تحليلاً نظرياً ومنهجياً لدور المنظمات غير الحكومية في تنمية الموارد البشرية، من أجل تحديد طبيعة هذا الدور ومدى تحقيقه، وذلك من خلال تحليل بعض الدراسات والبحوث التي تناولت المنظمات غير الحكومية في بعض المجتمعات العربية بعامّة والمجتمع المصري بخاصة.

ثانياً: المنظمات غير الحكومية والتنمية البشرية: نماذج للدراسات والبحوث أ- الدراسات العربية

1- دراسة محمود عودة وآخرون " واقع ومستقبل المنظمات الأهلية العربية" (1)

استهدفت الدراسة إلى رسم خريطة مقارنة للنشاط الأهلي العربي - في الحقبة الراهنة- واقعه ومحدداته وأفاقه ومعوقاته، فضلاً عن الإفادة من ذلك في محاولة استشراف مستقبل هذا النشاط الأهلي على الأصعدة المختلفة في العالم العربي. وتعتبر الدراسة دراسة استطلاعية، وقد استخدمت المنهج الوصفي التحليلي ومنهج المسح بالعينة. واستخدمت الدراسة بعض الأدوات كصحيفة الاستبيان، والمقابلة، ودراسة الحالة. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

1- ارتفاع نسبة نشاط المنظمات الأهلية في المساعدات الإجتماعية في الدول التي تتزايد فيها حدة الفقر مما يعنى أستجابة المنظمات الأهلية في الدول التي تتزايد فيها حدة الفقر مما يعنى أستجابة المنظمات الأهلية العربية لتبنى الحلول الأصلحية التقليدية في مواجهة الأزمات.

2- أن المنظمات الأهلية العربية مازالت تعمل في أطار دورها التقليدي والخدمة والرعاية والنظرة للتنمية بأنها هي مسئولية الدولة مازالت هي السائدة مع غياب النظرة الشمولية للتنمية ويتضح ذلك من انخفاض حجم الأنشطة التنموية للمنظمات الأهلية مقارنة بالأنشطة الأخرى.

3- انحصار علاقة الدولة بالمنظمات الأهلية في مجموعتين من القضايا الأساسية، قضايا التمويل والدعم المادي وقضايا الإشراف والرقابة وهامش الديمقراطية ومدى حرية الحركة.

4- ضعف الممارسة الديمقراطية داخل المنظمات الأهلية العربية وأن كثير من الإجراءات تتسم بأشكال تقليدية مما يؤدي إلى احتكار الأقلية لصنع القرار

5- تتسم المشاركة النسائية في الجمعيات والمنظمات الأهلية بالضعف بشكل عام وعلى مستوى اتخاذ القرار بشكل خاص باستثناء الحالة الموريتانية ويعود ذلك إلى عوامل عديدة تتعلق بطروف وضع المرأة في المجتمع والنظرة التقليدية لدورها.

6- أكدت الدراسة أن الانتخابات الحرة هي الوسيلة الغالبة لتشكيل مجالس الإدارة على الرغم من عدم ترسخ الديمقراطية في بنية معظم هذه الجمعيات والمنظمات.

2- دراسة أماني قنديل بعنوان " تنمية الموارد البشرية والقدرات التنظيمية للجمعيات الأهلية العربية -دراسة لواقع ومستقبل تدريب الجمعيات في العالم العربي" (2).

تعتبر الدراسة دراسة استطلاعية تهدف للكشف عن أوضاع وملامح

دور المنظمات غير الحكومية في تنمية الموارد البشرية

مؤسسات ومراكز التدريب التي تتوجه نحو الجمعيات الأهلية في العالم العربي، وكذلك طبيعة الفئات والمنظمات المستفيدة من التدريب. وقامت الدراسة بالتطبيق على سبع دراسات حالة في الدول العربية وهو مصر ولبنان والأردن وتونس والمغرب والبحرين واليمن. وقد اعتمدت الدراسة على المقابلات الشخصية، والزيارات الميدانية للجمعيات، ومراكز ومؤسسات التدريب، وأيضاً الاستبيان. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج وهي :

- 1- انخراط جهات عديدة دولية وإقليمية وقطرية في تدريب العاملين والمتطوعين ومجالس إدارات الجمعيات الأهلية، وان هذا التدريب الذي يستهدف تنمية الموارد البشرية والقدرات التنظيمية للجمعيات، يتم دون توافر عاملين على درجة عالية من الأهمية، وهما الرؤية الواضحة لإستراتيجية تنمية الموارد البشرية في المنظمات غير الحكومية، وبالتالي عدم وضوح الأولويات والفئات المستهدفة.
- 2- هناك اهتمام محدود بالمنظمات الشعبية، ومن ثم فان غالبية البرامج التدريبية تركز على العاصمة والمدن دون الريف.
- 3- أن غالبية البرامج التدريبية تركز بشكل عام على تطوير البناء الإداري والمؤسسي للجمعيات.
- 4- إن التدريب في الغالبية العظمى من الحالات التي تمت دراستها يتوجه نحو الممارسين في هذا المجال، سوا العاملين أو المتطوعين أو مجالس الإدارات.
- 5- لقد تعددت المشكلات والصعوبات وكانت أهمها هو قصور التمويل والاعتماد على مصادر أجنبية لتمويل التدريب.

3- دراسة على ليلة بعنوان "دور المنظمات غير الحكومية في مواجهة الفقر" (3).

هدفت الدراسة لتوضح دور المنظمات غير الحكومية في مواجهة الفقر من حيث تشكيل القطاع الثالث على خريطة تشكله العولمة وتحديد علاقة الدولة بالقطاع الأهلي وتوضح دور القطاع الأهلي في مواجهة الفقر في العالم العربي واستعانت الدراسة بالمنهج الوصفي التحليلي وقد طبق دليل دراسة الحالة على أربعة أقطار عربية هما لبنان واليمن ومصر والمغرب وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج من أهمها:

- 1- لقد نالت المنظمات الأهلية قدراً كبيراً من الاهتمام في الفترة الأخيرة وبخاصة في عصر العولمة، فثمة ارتباط بين العولمة وتساعد حجم وفاعلية المنظمات الأهلية. وإن تراكم فعاليتها يمكن أن يؤدي لانتقال السلطة من الدولة إلى المجتمع.
- 2- ساعدت العولمة على نمو المنظمات غير الحكومية بفعل مجموعتين من العوامل التي نتجت عن العولمة أولاً العامل ذات الطبيعة الإيجابية التي تدعم نمو هذه المنظمات منها الدعوة إلى الديمقراطية، كذلك أضعاف سيطرة الحكومات على تكنولوجيا الإعلام والمعلومات ذات الإسهام في تشكيل الوعي. إلى جانب ذلك هناك العوامل السلبية التي ساعدت على الاهتمام بالمنظمات غير الحكومية وإبراز

أهميتها.

3- اتجاه المنظمات الأهلية خاصة في عصر العولمة إلى تنمية المجتمع من القاع، حيث تساعد الفقراء على المشاركة وأسست بذلك استراتيجيه التنمية المستدامة التي تحافظ على البيئة وتحقق بالمشاركة الفعالة للبشر.

4- هناك مجموعة من العوامل التي لعبت دورها على المستوى القومي في دعم المنظمات غير الحكومية. ومن هذه العوامل زيادة عدد السكان، والعواطف الدينية، والقيادات الثقافية والسياسية، إضافة إلى التراث الثقافي والاجتماعي للعمل الأهلي والتطوعي.

4- دراسة الأمم المتحدة بعنوان " تقييم دور المنظمات غير الحكومية في الأراضي المحتلة وفرص التشابك فيما بينها في إطار السلطة الفلسطينية " (4).

لقد قامت الدراسة باختيار عدد مختار لا يتعدى إحدى عشرة، من الجمعيات الأهلية النسوية. وتقوم هذه الجمعيات على إدارة خمسة عشر مشروعا إنتاجيا وتهدف الدراسة إلى إبراز دور الجمعيات الأهلية في أداء هذا العمل الإنتاجي وتقييم ما تم إنجازه حتى الآن، وتفعيل دور الجمعيات التنموي الحالي، وربط المشاريع الإنتاجية بشبكة من العلاقات المتكاملة، وإيجاد آلية منظمة للتنسيق وتبادل الخدمات. وتستعرض الدراسة أهداف الجمعيات، المتمثلة في تأسيس وإدارة المشاريع الإنتاجية كجزء من تجربتها في التحرك الشعبي ضد الاحتلال وتربط الدراسة بين الأهداف المعلنة للجمعيات من جهة، وما تقدمه من خدمات للمجتمع المحلي.

وقد استخدمت الدراسة الاستبيان وقد شمل عددا متنوعا من المشاريع الإنتاجية وأيضا الزيارات الميدانية وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج :

1- أن الجمعيات الأهلية تشكل إطارا للعمل الجماعي المنظم للمرأة في الأراضي الفلسطينية، وإلى أن الأنشطة والمشاريع التي أنشأتها هذه الجمعيات هي أنشطة خدمية وإنشائية تسعى لتقديم الإغاثة والرعاية للفئات المحتاجة، وقد تطور بعضها ليشمل المشاركة في توفير مقومات الاكتفاء الذاتي، والتدريب والتأهيل المهني للمرأة وتوفير فرص العمل المنتج. بذلك أصبح دور الجمعيات يشمل العمل التنموي، والمساهمة في إدارة شؤون المجتمع المحلي

2- تعتمد معظم المؤسسات على الأسلوب المركزي في اتخاذ القرار.

3- وجود تعارض بين أولويات بعض المنظمات الدولية الممولة والعاملة في مجال الصحة، من جهة، وأولويات المنظمات، بالإضافة إلى أولويات السلطة الوطنية، من جهة ثانية فبعض تلك المنظمات الدولية يعتمد تشجيع سياسات تخلت عنها الأطراف الفلسطينية، مثل تشجيع توزيع الدواء بدلا من التركيز على الرعاية الصحية.

5-دراسة ناصر بن محمد بن محمد بن محمد العوفي "دور الجمعيات الأهلية في التنمية الثقافية -دراسة ميدانية لبعض الجمعيات الأهلية بمحافظة مسقط بسلطنة

عمان (5)

وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الجمعيات الأهلية في التنمية الثقافية في المجتمع العماني. وقد وضعت الدراسة مجموعة من الأهداف :

1- التعرف على ظروف نشأة وتطور المنظمات غير الحكومية في المجتمع العماني، حيث تختلف نشأة المجتمع المدني باختلاف الظروف المجتمعية والعوامل السياسية والثقافية والتنموية.

2- التعرف على دور (طبيعة/حجم /تأثير) المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية الثقافية في المجتمع العماني. حيث يقوم المجتمع المدني في سلطنة عمان بالعديد من الأدوار الثقافية، التي قد تختلف في حجمها وتأثيرها باختلاف طبيعة الأدوار.

3- التعرف على الإمكانيات والمعوقات التي تواجه المنظمات غير الحكومية في القيام بدورها في تحقيق التنمية الثقافية. حيث تتعدد الإمكانيات البشرية والمادية، كما تؤثر المعوقات المختلفة على أداء الجمعيات الأهلية سواء كانت هذه المعوقات ترتبط بالمجتمع أو الجوانب الاقتصادية، أو الإجراءات الروتينية، أو التشريعات المتعلقة بالمجتمع المدني.

وتعتبر الدراسة من الدراسات الوصفية وقد استخدمت منهج المسح الإجتماعي، أما عن أدوات الدراسة فقد استخدمت الدراسة صحيفة الأستبيان ودليل دراسة حالة الجمعية وقد طبقت الدراسة في محافظة مسقط بسلطنة عمان. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي :

1- ارتفاع نسبة المشاركين في الأنشطة الإجتماعية يليها الأنشطة الثقافية وأرتفعت النسبة في الذكور وبين غير العاملين وبين مستويات التعليم الجامعي، وبين مستويات التعليم الجامعي وفوق الجامعي وبين مستويات الدخل المرتفعة، يليها الأنشطة الدينية ثم الأنشطة البيئية.

2- أرتفعت نسبة من يرى أن للجمعيات دور في تنمية التعليم وأرتفعت نسبة عمل دورات تدريبية لتعليم الحرف المختلفة بنسبة 83.3% يليها تعليم الكمبيوتر، يليها تنمية مهارات اتخاذ القرار، يليها توعية الأهالي بأهمية التعليم يليها تعليم بعض اللغات الأجنبية.

3- أرتفاع نسبة اهتمام الجمعيات بتعليم وتدريب فئات معينة على اللغات والكمبيوتر والحرف. وتعددت الفئات التي تقوم الجمعيات بتعليمها وتدريبها على اللغات والكمبيوتر والحرف أرتفاع نسبة المرأة ويليها ذوى الاحتياجات الخاصة.

4- أكدت الدراسة على انخفاض نسبة قيام الجمعيات الأهلية بدور في تنمية الثقافة السياسية.

5- أكدت الدراسة على أرتفاع نسبة مواجهة الأنشطة التطوعية لمعوقات لتصل 74.3% وتتمثل هذه المعوقات في ضعف التمويل بنسبة يليها عدم وجود كفاءات ويليها عدم التخطيط الجيد ويليها ضعف الوعي ويليها سلبية الأعضاء.

ب- الدراسات المحلية:

1- دراسة احمد على مصطفى حجازي " المنظمات غير الحكومية ودورها في التنمية في المجتمع المصري "(6).

وقد هدفت الدراسة إلى وصف الدور الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية في تنمية المجتمع المصري. وتعتبر هذه الدراسة دراسة وصفية. وقد استخدمت الدراسة المنهج العلمي وطريقة المقارنة، وذلك لإجراء المقارنة بين دور المنظمات غير الحكومية في تنمية الريف والحضر. وقد استعانت الدراسة باستمارة المقابلة في جمع البيانات. وفي تحليل البيانات الأساليب الإحصائية الكمية والكيفية. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج:

- 1-أوضحت الدراسة أن المنظمات غير الحكومية قد تميزت بمجموعة من السمات الرئيسية وهي الطوعية والانجاز الشخصي وكونها ليست بديلا للحكومة وأنها تدار بأسلوب إدارة الشركات الخاصة من حيث التشغيل وأيضا من سماتها التباين بينها.
- 2- وقد تبين من الدراسة أن المشاركة الشعبية من أهم العوامل التي تساعد على زيادة فاعلية المنظمات غير الحكومية في مجال التنمية.
- 3- وقد أكدت الدراسة انه بالرغم من تزايد أهمية ودور المنظمات غير الحكومية عالميا، إلا أن هناك جهوداً منظمة لتحجيم دور هذه المنظمات وتحويل نشاطها إلى نشاط هامشي.

4- أوضحت الدراسة أن دور المنظمات غير الحكومية في عملية التنمية يكمن في تشكيل جماعة ضغط من الجماهير أي أنها تشكل رؤية بديلة للتنمية من خدماتها في العمل وسط الفقراء، أي أن الجماهير والإفراد لابد أن تشارك في عملية صنع القرارات المتعلقة بالتنمية.

5- وقد توصلت الدراسة إلى أن مصادر تمويل المنظمات غير الحكومية تتمثل في مصادر ذاتية ومصادر حكومية ومن أهم المصادر الذاتية في الريف اشتراكات الأعضاء، عائد خدمات، تبرعات وهيئات من أعضاء المنظمة، بيع منتجات المنظمة، عائد أنشطة، بينما تتمثل في الحضر في اشتراكات الأعضاء، تبرعات وهيئات من أعضاء لمنظمة، بيع منتجات المنظمة(صحية وتعليمية).

2- دراسة همت محمد أحمد محمد " دور المجتمع المدني في التنمية " - "دراسة حالة للدور الأنمائي لبعض المؤسسات غير الحكومية في بعض محافظات الصعيد"(7). وقد هدفت هذه الدراسة إلى

- 1- محاولة توصيف مؤسسات المجتمع المدني عامة والمؤسسات غير الحكومية على وجه الخصوص.
- 2- التعرف على الواقع الحالي للجمعيات الأهلية وأنماطها ومصادر تمويلها في محافظات الصعيد.
- 3- التعرف على أهم البرامج والمشروعات ونوعيتها التي تم تنفيذها بالفعل والتي لم يتم تنفيذها ومدى فاعليتها في تنمية المجتمع في الصعيد.

وتعتبر هذه الدراسة وصفية تحليلية، وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي لإبراز دور المؤسسات غير الحكومية في تنمية المجتمعات المحلية في الصعيد والتعرف على مرور هذا الدور الإنمائي من خلال المستفيدين ورؤساء مجالس الإدارة والأعضاء والعاملين. هذا إلى جانب استخدام الباحثة لمنهج المسح الاجتماعي وتركزت الدراسة الميدانية في جمعية رجال الأعمال بمحافظة أسيوط وسوهاج والمنيا، ويتمثل المجال الزمني في الوقت الذي استغرقتة الدراسة الميدانية، وقد تم إجراء الدراسة الميدانية خلال سنة ونصف وكانت العينة قوامها 225 مفردة بواقع 75 لكل محافظة من المحافظات الثلاثة، وقد استخدمت الباحثة عدة أدوات لجمع البيانات في الدراسة وهي استمارة استبيان للمستفيدين من خدمات وأنشطة وبرامج جمعيات رجال الأعمال والمقابلة. ودليل دراسة الحالة لرؤساء مجالس الإدارة والمديرين والأعضاء والعاملين بالجمعية. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي :

- 1- أن محافظات الصعيد تنتشر فيها الجمعيات الأهلية ذات الصفة الخيرية والرعاية أكثر من الجمعيات التي تسهم في التنمية، وأن أفراد المجتمع المحلي وخاصة في القرى والنجوع ترفض التعامل مع جمعيات التنمية إلا في حدود ضيقة جداً وفي حالة العجز الكامل وعدم وجود عائل مصادر أخرى لتمويل مشروعاتهم الخاصة البسيطة والتي تتمثل في: (مشروع بقالة - خياطة - بيع خضر أو فاكهة - كشك صغير بإمكانات قليلة. وغيرها).
- 2- أن جمعية رجال الأعمال بأسيوط وسوهاج والمنيا وقنا وغيرها من المحافظات لها تواجد قوي وفعلي ونشط من خلال مجموعة كبيرة ومتنوعة من المشروعات والأنشطة والخدمات والبرامج التي تجني ثمارها بالفعل في محافظات الصعيد.
- 3- هناك مردود تنموي الأنشطة ومشروعات وبرامج جمعية رجال الأعمال على الأفراد وأنها بالفعل ساهمت في رفع مستوى معيشة المستفيدين بالرغم من ارتفاع قيمة الفائدة على القروض الميسرة للأفراد وهي أعلى من قيمة البنوك إلا أن الجمعية أيسر في إجراءاتها وفي السداد.
- 5- إن أهم معوقات الدور الإنمائي لجمعية رجال الأعمال في محافظات الصعيد تمثلت في طبيعة الظروف المحيطة بالمجتمع الصعيدى بما له من عادات وتقاليد خاصة به من جهل وفقر وأمية وتخلف، المنافسة بين الجمعيات بعضها ببعض، عدم وعي أفراد المجتمع الصعيدى بأهمية مؤسسات المجتمع المدني في الفترة الحالية، هذا إلى جانب صعوبة وصول الجمعية إلى أكثر الفئات احتياجاً.

3- دراسة جيهان حمدي أحمد مندور بعنوان " أثر العولمة على دور الجمعيات النسائية الأهلية في مصر"⁽⁸⁾.

تنطلق الدراسة من تحديد أثر العولمة على دور الجمعيات النسائية الأهلية في مصر في الفترة من 1994-2002، وتركز الدراسة بشكل خاص على تأثير مننديات الأمم المتحدة المتعلقة بالمرأة على أجندة عمل هذه الجمعيات، وعلى تطوير دورها

وقد اعتمدت الدراسة في مصادر جمع البيانات على المصادر الجاهزة وعلى أداة المقابلة وقد استعانت الدراسة في اتجاهها النظري بنظرية تحيل النظم. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها :

- 1- أن العديد من المتغيرات الداخلية والخارجية قد أسهمت في حدوث تغير في دور الجمعيات النسائية المصرية ومن أهم العوامل الخارجية التوجه نحو اقتاد السوق.
- 2- وبالنسبة للمتغيرات الداخلية فقد أوضحت الدراسة وجود في تلك الفترة خطاب سياسي رسمي يؤكد على تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، وتأكيد على الشراكة بين القطاع الأهلي والقطاع الخاص والحكومة، وحث المواطنين على الشركة والتطوع لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية
- 3- وقد لاحظت الدراسة أن موقف الحكومة مع الجمعيات الأهلية يتسم بالازدواجية بمعنى أن الدولة تريد خلق الجمعيات الأهلية على نمط جمعيات رعاية المجتمع تحقيقا لمصالحها في مهمة تقديم الخدمات الاجتماعية للمواطنين، ومن جهة أخرى، تصر الحكومة على السيطرة عليها، وان تظل تحت هيمنتها.

4- دراسة إنجي جمال الدين عبد المعطى بدير بعنوان " دور المنظمات غير الحكومية وانعكاساتها على الأمن القومي المصري- دراسة حالة لمنظمات حقوق الإنسان" (9).

ويتحدد هدف هذه الدراسة في الوقوف على أبعاد وحدود التأثير الذي تباشره المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان على الأمن القومي المصري، وإلى أي مدى يعتبر هذا الدور فاعلا مؤثرا على صانع القرار، خاصة وان ثمة جدلا واسع النطاق حول دور هذه المنظمات. فالبعض يذهب على أن هذه المنظمات لها دور إيجابي في حماية المجتمع وحماية أمنه القومي، بينما يرى البعض الآخر أن لها دورا سلبيا على الأمن القومي نظرا لما تباشره من نشاط وما تحصل عليه من تمويل. وبالنسبة لمنهجية الدراسة فقد استعانت الدراسة بالاقتراب الاتصالي والاقتراب الوصفي التحليلي وطريقة دراسة الحالة، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج هي :

- 1- تكشف الدراسة عن تنامي الدور الذي باتت تضطلع به المنظمات غير الحكومية في كافة مناحي الحياة المجتمعية ومجالاتها.
- 2- وتوضح الدراسة انه على الرغم من أهمية الدور الذي تقوم به المنظمات، إلا أن بعض السمات الخاصة والمميزة لهذه المنظمات كونها منظمات طوعية لا تمتلك التمويل الكافي اللازم لتمكينها من أداء المهام المنوطة بها.
- 3- تكشف الدراسة عن انه من الجوانب الايجابية التي ينطوي عليها عمل المنظمات، ما تقوم به هذه المنظمات من دور في التوعية ونشر الوعي بحقوق الإنسان في كافة صورها وأشكالها، وتعريف الأفراد بحقوقهم وواجباتهم في الوقت ذاته.

أما الجوانب السلبية تتمثل فيما تتلقاه هذه المنظمات من مساعدات أجنبية – مادية أو عينية، وهي المساعدات التي عادة ما تكون مقرونة – صراحة أو ضمناً – بالمشروطة السياسية " أي العمل من جانب المنظمات في ضوء ما يوجه إليها من تعليمات أو توجيهات تأتي من الخارج وتستهدف في التصرف والأداء.

5- دراسة أماني قنديل بعنوان " العمل الاهلي والتغير الاجتماعي – منظمات المرأة والدفاع والرأى والتنمية في مصر (10).

وقد هدفت هذه الدراسة بالتعرف على مايتعلق بالدور التنموي الجمعيات الاهلية وما يتعلق بتوفير التمويل لمشروعاتها وإشكالية استقلالية المنظمات الأهلية والكشف عن طبيعة علاقات التفاعل بين الجمعيات الاهلية في مصر وتستهدف الدراسة الميدانية التعرف على طبيعة الفئات المستهدفة والمستفيدة من مشروعات الجمعيات الاهلية – خاصة النساء والفقراء، حيث تتزايد المخاوف – المدعمة بمؤشرات اقتصادية واجتماعية – من انعكاس سياسة الخصخصة بالسلب على هذه القطاعات. وتنقسم الدراسة إلى ثلاث أقسام أساسية

المبحث الاول : إطار عام لانشطة جمعيات التنمية في مصر.

المبحث الثاني: الاجراءات المنهجية : أختيار العينة وإعداد الاداة، وصعوبات العمل الميدانى.

المبحث الثالث : النتائج الرئيسية للدراسة. واما عن الإجراءات المنهجية للدراسة، فإن الدراسة تضم عينة الدراسة الميدانية 216 جمعية أهلية، تتوزع على القاهرة الكبرى، والوجه البحري (الاسكندرية، البحيرة، الدقهلية) والوجه القبلى (المنيا، بنى سويف، سوهاج)، وأداة الدراسة هي الاستبيان. وقد بدأ العمل الميدانى فى 20 نوفمبر 1995 وحتى 18 ديسمبر عام 1995، موزعة على القاهرة الكبرى والوجه البحرى (الإسكندرية، البحيرة، الدقهلية)، والوجه القبلى (المنيا وبنى سويف وسوهاج). وبعد ذلك تم تحليل النتائج على الحاسب الألى.

اما عن نتائج الدراسة فقد قسمت مناقشة نتائج الدراسة إلى عدة محاور: أولاً: المشاركة فى المؤتمرات العالمية خاصة مؤتمر السكان ومؤتمر المرأة العالمى، والهدف من ذلك التعرف على مدى وعى الجمعيات الأهلية ومشاركتها فى الاحداث العالمية التى تتعلق بها. وثانياً التفاعل والتنسيق والتعاون بين الجمعيات الأهلية فى مصر والهدف هو التعرف على واقع العلاقات بين المنظمات الأهلية وتحديد تقيمها لأهمية التنسيق فيما بينها، فى عالم أصبح فيه التشبيك ألية رئيسية للعمل الجماعى. وثالثاً : المشروعات التى تقوم بها الجمعيات المعنية بالتنمية، من حيث طبيعتها، وأهدافها، وتمويلها، والمستفيدين منها.

ورابعاً: التعرف على الخطط المستقبلية للجمعيات، ومدى توافر الرؤية الواضحة للمستقبل وللمجالات الأولى بالاهتمام، وكذلك تحديد احتياجات الجمعيات وطرحها

- لمحددات العمل المستقبلي. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها:
- 1- إن الجمعيات أنشطة في قضايا السكان والتنمية غالباً ما تعمل في أكثر من مجال من المجالات الأتية :
1- التنمية المحلية الشاملة، تنظيم الأسرة، الخدمات الصحية، الرعاية الاجتماعية للأسر، تعزيز مكانة المرأة، مشروعات توليد الدخل، التدريب والتأهيل وتوفير فرص عمل.
2- تعامل المنظمات غير الحكومية مع الواقع يتطلب توفير أكبر قدر ممكن من فرص التفاعل وتبادل الخبرات بين الجمعيات.
3- تشجيع المشروعات المشتركة بين الجمعيات، حتى يحدث تكامل بين إمكانات وموارد الجمعيات البشرية والفنية والمادية
4- توجيه أولوية التمويل الخارجي إلى المشروعات التي تنفذ في إطار مشترك بين الجمعيات، لتشجيع المنظمات على العمل معاً.

6- دراسة داليا عزت عبد العزيز بعنوان، العمل الأهلي في مصر رؤية تحليلية من منظور التخطيط الاجتماعي، في الفترة من (1945-2004)⁽¹¹⁾

وتتحدد أهداف هذه الدراسة في : تحليل واقع العمل الأهلي في مصر في الفترة من (1945-2004). وتحديد التغيرات التي طرأت على واقع العمل الأهلي في مصر في الفترة من (1945-2004) والوصول إلى تصور تخطيطي مقترح يتضمن مجموعة مؤشرات تخطيطية تهدف إلى تدعيم وتفعيل العمل الأهلي في مصر وتحديد لأهم ملامح سياسته للمرحلة المستقبلية.
وتعتبر الدراسة دراسة وصفية تحليلية وأعمدت على أسلوب البحوث الكمي والكيفي وقد استخدمت منهجى دراسة الحالة والمسح الاجتماعي، إما عن أدوات جمع البيانات فقد استخدمت الدراسة دليل تحليل مضمون للقوانين والتشريعات المنظمة للعمل الأهلي في مصر في الفترة من (1945-2004). أما بالنسبة للمجال المكانى فقد قامت الدراسة بدراسة وزارة التضامن الاجتماعي، والاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية والاتحادات الإقليمية لكل من القاهرة والجيزة والشرقية والاتحاد النوعى للمساعدات الاجتماعية، وكذا الأسرة والطفولة وبعض الجمعيات الأهلية بمحافظتى القاهرة والجيزة وبالنسبة للمجال البشرى فقد تم اختبار عينة عمرية من الخبراء والمسؤولين بلغ عددهم 33. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج :

- 1- لقد بينت الدراسة أن هناك فروقاً بين بعض المحظورات الخاصة بالعمل الأهلي في مراحل التحليل المختلفة، بينما كان هناك اتفاق في كل المراحل على محظورات هامة وهى الخاصة بمخالفة النظام العام او الاداب وتجاوز الجمعية عن الغرض التى أنشأت من أجله، والمساس بالامن القومى.

- 2- أوضحت الدراسة وجود فروق بين توجهات العمل الأهلي في مصر مراحل التحليل المختلفة حيث كانت في المرحلة الأولى تيسر إجراءات تأسيس الجمعيات بينما امتازت في المراحل التالية بتعدد صور الرقابة على العمل الأهلي.
 - 3- أثبتت نتائج الدراسة صحة الفرض الفرعي الأول للدراسة، حيث توجد فروق ذات دلالة معنوية بين أغراض العمل الأهلي في مصر خلال مراحل تحليلها وذلك بالنسبة لتقديم الأنشطة الخيرية للوفاء باحتياجات الفقراء، إقامة المدارس المجانية للفقراء، توعية المواطنين بحقوقهم القانونية، توثيق أواصر الصداقة بين مصر وشعوب العالم.
 - 4- بينت الدراسة أن أهم مصادر التمويل الذاتية للعمل الأهلي هي التبرعات والهبات، عائد الخدمات، استثمار فائض إيراد الجمعية، عائد الأنشطة، اشتراكات الأعضاء.
 - 5- أوضحت الدراسة أن أهم مصادر التمويل الحكومية للعمل الأهلي تمثلت في الإعانة السنوية المقدمة من الوزارة وبعض التسهيلات مثل الإعفاء الجمركي على ما تستورده الجمعيات من الخارج.
 - 6- أوضحت أن هناك مجموعة من الأوضاع الإجتماعية التي أثرت على العمل الأهلي خلال مراحل تحليله المختلفة وهي غياب مشاركة المرأة، عدم اهتمام وسائل الإعلام بالعمل الأهلي، عزوف الشباب، وضعف مشاركته في العمل الأهلي.
 - 7- أوضحت الدراسة أن هناك مجموعة من المعوقات التي تواجه العمل الأهلي في مصر والتي ترجع للأهداف التي تسعى لها الجمعيات وهي عدم الاعتماد على البحوث العلمية في تقدير الاحتياجات المجتمعية عند تحديد الأهداف، التركيز على أهداف وإهمال الأهداف الأخرى، عدم وجود سياسة واضحة ومحددة للعمل الأهلي، عدم وضوح الأهداف بالنسبة للأفراد المجتمع.
 - 8- بينت الدراسة أن هناك مجموعة من المعوقات التي تواجه العمل الأهلي في مصر والتي ترجع لإدارة العمل الأهلي وهي العجز أو القصور في التخطيط وإعداد البرامج، انفراد عضو أو عدد من الأعضاء بإدارة، عدم تجانس الهياكل الإدارية، عدم توافر سجلات منتظمة، غلبة الطابع الروتيني على العمل الأهلي.
- 7- دراسة محمد أحمد خليل الحمزاوي بعنوان " العلاقة بين الظواهر السلبية المرافقة للتنظيمات الحكومية واللاحكومية وعدم موضوعية أداء الوظيفة التخطيطية في العملية الإدارية بها - دراسة إستطلاعية مطبقة على التنظيمات الحكومية واللاحكومية بمحافظة كفر الشيخ⁽¹²⁾. وتهدف الدراسة إلى
- 1- توضيح العلاقة الارتباطية بين مجموعة المتغيرات الأسمية كمتغيرات مستقلة ومتغيرات عدم موضوعية أداء الوظيفة كمتغيرات مستقلة ومتغيرات عدم موضوعية أداء الوظيفة التخطيطية كمتغيرات تابعة.

2- توضيح العلاقة الارتباطية بين المتغيرات الفردية والتنظيمية من ناحية والظواهر السلبية المرافقة للتنظيمات الحكومية واللاحكومية من ناحية أخرى.
3- تهدف إلى بناء نماذج تحليلية لادراك الفرد للعلاقة بين متغيرات الظواهر السلبية من ناحية وعدم موضوعية أداء الوظيفة التخطيطية في العملية الإدارية من ناحية أخرى.

وقد استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي وعن مجال الدراسة فق تضمنت منظمات حكومية كمديرية الشؤون الاجتماعية ومراكز المحافظة ومنظمات غير حكومية تتضمن جمعيات تنمية ورعاية المجتمع على مستوى محافظة كفر الشيخ ومديرية الشباب بتنظيمها غير الحكومية أما المجال البشرى فقد وزعت 150 استمارة على مستوى إدارة المديرية و100 استمارة لعدد خمسون جمعية تنمية ورعاية. وقد استغرقت الدراسة من فترة 1998/11/15 إلى 1999/1/15.
وبالنسبة لأداة الدراسة فقد كانت استمارة واستبيان وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج هي:

- 1- تفوق المنظمات الحكومية على المنظمات اللاحكومية في إدراك متغيرات عدم الموضوعية وأدراك الظواهر السلبية المرافقة لها والمسببة في عدم موضوعية أداء الوظيفة التخطيطية أي تفوقت المنظمات الحكومية على المنظمات الأهلية في إدراك هذه المتغيرات
- 2- تفوق كل من التخطيطي والإداري على غير التخطيطي والإداري في إدراك هذه ولعل تأثير المتغيرات الفردية والتنظيمية على كل من عدم أداء الوظيفة التخطيطية.
- 3- أنتشار الظواهر السلبية المرافقة للتنظيمات يلفت النظر إلى أهمية دراسة بعض المتغيرات الفردية كقضايا جوهرية مؤثرة في نهضة المجتمع فالتعليم كأحد هذه المتغيرات ينبغي أن ينظر إليه باعتباره أداة للبقاء المستمر والمتواصل لنهضة المجتمع وظيفياً وبنائياً وباعتباره أداة للتغيير الوظيفي والاجتماعي. حيث يلعب الدور الاستراتيجي الهام في التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- 4- التنمية الوظيفية تستهدف رفع الكفاءة التخطيطية والمساعدة في تقديم الخدمات المتشعبة لمجتمع المستفيدين من المنظمات الحكومية وغير الحكومية.
- 5- إنه يجب الأهتمام بتحليل التجارب الدولية السابقة ونقل المهارات المتعلقة بها ومعالجتها والاهتمام بها من حيث الكيف والنوع والكم فهو وسيلة المجتمع لتحقيق جودة الحياة وتنمية الاحساس وتنمية روح المواطنة ومواجهة التحديات المتعلقة بالبيئة الثقافية المؤثرة في شيوع وانتشار الظواهر السلبية المرافقة لتنظيمات المجتمع الحكومية واللاحكومية والمؤثرة في عدم موضوعية أداء الوظيفة التخطيطية في منظمات المجتمع.

خاتمة:

بعد أستعراض الدراسات السابقة من حيث موضوعاتها والإجراءات المنهجية التي تم مناقشتها. فقد تم تقسيم الدراسات السابقة المهمة بدراسة المنظمات غير الحكومية إلى ثلاث أقسام، القسم الأول الدراسات العالمية، ثم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في المنطقة العربية ثم أختتمت بالدراسات التي تناولت المنظمات غير الحكومية في المجتمع المحلي. وإنطلاقاً من المبدأ التراكمي بالبحث العلمي. فلا يمكن العمل بأى دراسة دون الأعتداد على الدراسات السابقة ونتائجها، وما أنتهت إليه هذه الدراسات.

نستنتج من عرض الدراسات السابقة ما يلي:

- 1- أهمية التدريب في تقوية القدرات الإدارية والموسمية للمنظمات .
- 2- أن التدريب الذي يهتم بتنمية الموارد البشرية والقدرات داخل المنظمات غير الحكومية يتم دون توافر مختصين على درجة عالية من القدرات.
- 3- تصاعد عدد المنظمات غير الحكومية بوجود العولمة.
- 4- أن من أهم القيود والصعوبات التي تواجه المنظمات غير الحكومية هو ضعف التمويل.
- 5- ومن أهم العقبات الأخرى التي تواجه المنظمات غير الحكومية ضعف الكوادر الفنية.
- 6- أن للصراعات الداخلية داخل المنظمة تأثير على روح العمل داخل المنظمة وعلى الروح المعنوية للموظفين.

المراجع

- 1- محمود عودة وآخرون، واقع ومستقبل المنظمات الأهلية العربية. القاهرة : دار المستقبل العربي، 2000.
- 2- أماني قنديل، تنمية الموارد البشرية والقدرات التنظيمية للجمعيات الأهلية العربية – دراسة لواقع ومستقبل تدريب الجمعيات فى العالم العربي. القاهرة : دار المستقبل، 1997.
- 3- على ليلة، دور المنظمات الأهلية فى مواجهة الفقر. القاهرة : الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، 2002.
- 4- تقييم دور المنظمات غير الحكومية فى الأراضي المحتلة وفرص التشابك فيما بينها في إطار السلطة الفلسطينية. نيويورك : الأمم المتحدة، 1999.
- 5- ناصر بن محمد بن حمد العوفى، دور الجمعيات الأهلية فى التنمية الثقافية – دراسة ميدانية لبعض الجمعيات الأهلية بمحافظة مسقط بسلطنة عمان – رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الدول العربية : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – معهد البحوث والدراسات الإجتماعية، 2011.
- 6- أحمد على مصطفى حجازي، المنظمات غير الحكومية ودورها في التنمية فى المجتمع المصري "دراسة ميدانية مقارنة بين الريف والحضر بمحافظة كفر الشيخ"، رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الآداب : جامعة طنطا، 2003.
- 7- همت محمد أحمد، دور المجتمع المدنى فى التنمية – دراسة حالة للدور الأمامى لبعض المؤسسات غير الحكومية فى بعض محافظات الصعيد- رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية الآداب، جامعة عين شمس، 2010.
- 8- جيهان حمدى أحمد مندور، أثر العولمة على دور الجمعيات النسائية الأهلية في مصر (خلال فترة من 1994-2002) _ رسالة ماجستير. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية : جامعة القاهرة، 2007.
- 9- إنجي جمال الدين عبد لمعطى بدير، دور المنظمات غير الحكومية وانعكاساتها على الأمن القومي المصري- دراسة حالة لمنظمات حقوق الإنسان- رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2008.
- 10- أماني قنديل، العمل الأهلى والتغير الاجتماعى – منظمات المرأة والدفاع والرأى والتنمية فى القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1998.
- 11- داليا عزت عبد العزيز، العمل الأهلى فى مصر رؤية تحليلية من منظور التخطيط الاجتماعى _ رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة حلوان : كلية الخدمة الاجتماعية، 2006.
- 12- محمد أحمد خليل الحمزاوى وآخرون، الخدمة الاجتماعية وتنمية الموارد البشرية للمشروعات القومية، المؤتمر العلمى الدولى الثانى عشر لكلية الخدمة الاجتماعية. القاهرة : جامعة حلوان، 1999.